مصطلح الجبر في الصّرف العربيّ:
مفهومه وتطبيقاته

أ.د سيف الدين الفقراء
جامعة مؤتة كلية الآداب
قسم اللغة العربيّة – الأردن

مقدمة:

يدور هذا البحث حول مصطلح الجبر وأثره في تشكيل بنية الكلمة في العربيّة، وقد سعيت فيه إلى إبراز مفهوم هذا المصطلح، وتتبّع تطوّر استعمالات العلماء له، وبيان مرادفاته وما استعمله العلماء من تعبيرات دالّة عليه، واستقصاء ما تيسّر من مواضع أثره في تشكيل بنية الكلمة في العربيّة، ونبعتْ مشكلة البحث من سعة دوران هذا المصطلح في الدرس اللغويّ بعد القرن السادس الهجريّ وخفوت شيوعه قبل ذلك، وغياب الدراسات الحديثة التي تختصّ به، وتبيّن أثره وأبعاده في التّفسير في اللغة.

ولم يطالعني أحد من الباحثين في تخصيص دراسة له، وتلاشى ذكره من معظم المعجمات التي تحدثت عن المصطلحات اللغويّة في العصر الحديث، وقد برزت مسألة الجبر في الفكر اللغويّ منذ بزوغ فجره، تحت باب التّعويض، وهي مظهر من مظاهره، غير أنّها تختلف عن التّعويض لاقتران الجبر بالوهن في البنية أو التّركيب، فكلّ جبر تعويض، وليس كلّ تعويض جبراً، ولم تطالعني دراسات معاصرة في الجبر في العصر الحديث تناولت المصطلح، ولكن ثمّة دراسات قد تلامس في بعض مضامينها مسائل من الجبر على بُعد، مثل دراسة (قضية القوة والضعف وأثرها في التعليل النّحويّ) لأحمد بشارات[1]، ولكنّ الباحث الكريم

(1) بشارات، قضية القوة والضعف وأثرها في التعليل النحويّ، ص7–26.

قصر حديثه على الجانب الصّوتيّ لهذه المسالة، ولم يعرّج على مسألة الجبر بالمفهوم الذي حدّدته إلّا نادراً، وثمّة بحث لغيداء كاظم عنوانه (مفهوم القوة والضعف في اللغة العربيّة)[2] تناولت فيه الباحثة مسائل صوتيّة ونحويّة، ولم تأتي على الجبر وأثره في التّشكيل اللغويّ، ويوجد بحث بعنوان (ظاهرة الإجحاف في الدّرس الصّرفيّ والنّحويّ) لمحمد ذنون وأحمد صالح[3]، تناولا فيه مظاهر من الإجحاف في اجتماع إعلالين، وفوات الغرض من اللفظ، والإضرار بالكلمة، واللبس، ومسائل من الإجحاف في النّحو، أمّا الدراسات التي كتبت عن التّعويض فهي كثيرة ومعروفة عند القدامى والمحدثين.

لقد اتّخذت من المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة في الدّراسة من خلال استقصاء مواطن الجبر في الدراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، في سبيل تسخير المنهج وصولاً إلى الإجابة عن أسئلة البحث الماثلة في: ما مفهوم الجبر؟ وما هي مرادفاته الدّالة عليه؟ وما مراحل تطوّر استعمالاته في الدرس النّحويّ؟ وكيف اتّخذ منه العلماء علّة في تفسير بنية الألفاظ في العربيّة؟

أولاً- معنى الجبر والتّعبيرات الدّالة عليه:

الجبْر في اللغة يعني الإصلاح، "والجبر أن تُغني الرجل من الفقر، أو تَجبُر عظمه من الكسر، يقول ابن منظور: "وفي حديث الدعاء: واجبرني واهدني[4]، أي أغنني؛ من جبَرَ الله مصيبته أي ردّ عليه ما ذهب منه أو عوّضه عنه، وأصله من جَبْر الكسر... والجَبَائر: العيدان التي تشدّها على العظم لتجبره بها على استواء، واحدتها جِبَارة وجَبيرة "[5].

والجبر: الإصلاح في اللغة لتحقيق الاستقامة للشيء المجبور، وذهب ابن فارس إلى أنّ الجيم والباء والراء أصل واحد، وهو جنس من العَظمَة والعلو

(2) غيداء كاظم عبدالله، مفهوم القوة والضعف في اللغة العربيّة، ص71-80.

(3) محمد ذي النون يونس، أحمد صالح يونس، ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنّحويّ، ص26-96.

(4) الشافعي، مسند الإمام الشافعي، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي،ج1، ص93.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 115(جبر).

والاستقامة[6]. فالجبر خلاف الكسر، "وجبر الرجل على الأمر يَجبُره جَبْراَ، وجُبوراَ، وأجبره: أكرهه، والأخيرة أعلى"[7]. وقال الراغب: "أصل الجَبْر إصلاح الشيء بضرب من القهر، يقال: جَبرته فانجبرَ واجتبرَ، وقد قيل: جَبرته فجُبِرَ"[8]. وثمّة دلالات أخرى في هذه اللفظة [9]. وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون ما نصّه: "أي تجبير المكسور، وإصلاح حال شخص ما. وهو أيضاً بمعنى نسبة الخير والشرّ إلى الله، وبمعنى الإجبار: أي إكراه شخص ما على عمل ما"[10].

إنّ المعاني التي تطالعنا في الجبر لغوياً مكرورة، وتنصرف فيها الدّلالة إلى معانٍ معجميّة، وأخرى فقهيّة، وثالثة تتّصل بالفلسفة والرياضيات، وتتلاشى المفاهيم المتّصلة بالنّحو والصّرف، فقد تلاشى استعمال هذا المصطلح نحويّاً من معجمات المصطلحات النّحويّة القديمة والحديثة، ولم نجد له فصلاً أو باباً من أبواب النّحو والصّرف، غير أنّه تكرّر في مسائل لغويّة في ألفية ابن مالك وشروحها.

ومفهوم الجبر في الاصطلاح لا يطالعنا في الحدود والتعريفات، ولكنّنا نلمس له دلالة في الاستعمالات والتوجيهات، ورأيت أن أقتبس النصّ التالي لبيان كيف أصبح الجبر واحداً من القواعد اللغويّة في العربيّة، جاء في ألفية ابن مالك ما نصّه:

وإنْ يَكُن كشِيَةٍ ما ألِفًا عَدِم فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِهِ التَزمْ

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص 501(جبر).
(7) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج7، ص 405(جبر).
(8) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 183.
(9) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 10، ص 394(جبر).
(10) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 549.

وعلّق الشّاطبيّ في تفسيره لهذا البيت بقوله: "أراد بقوله: (كَشِيَة(هذا القيد، وهو اعتلال اللام، ويعني أنّ حكم مثل هذا أن يُجبَر، وجبرُه الذي ذكره يكون بأحد وجهين : إمّا بإتمامه بحرف ثالث آخراً،"[11].

فالجبْرُ الذي يتّضح ممّا سبق هو إصلاح للفظ ممّا لحقه من الوهن بسبب التّغييرات الطّارئة عليه، وهذا الإصلاح يكون بإعادة حرف محذوف أو تغيير في بنية اللفظ، أو زيادة عليه، وقد يقتضي الإصلاح مخالفة القياس أحياناً، وقد يجتمع ردّ المحذوف مع تغييرات أخرى تقتضيها الصّناعة، ويوضّح الشّاطبيّ هذه المسألة بقوله:" والذي عليه جمهور النّحويين ويظهر من كلامه؛ إذ قال: فجَبْرُه وفَتحُ عينِه التزمْ؛ لأنّ لفظ الجبر أظهر في ردّ ما حذف منه، وإذا جُبر بردّ ما حُذف منه، فلا بدّ أن تُفتح عينه، كما قال، والعين في "شِيَة" هي الشّين، فتقول فيه: وَشَويّ، وهذا ظاهر في اختيار مذهب الخليل وسيبويه من تحريك العين، وإن كان أصلها السكون اعتباراً بأنّها الحركة قبل الردّ، ولأنّ ردّ المحذوف تقوية للكلمة، وسلبها ما أنِست به من تحريك العين تضعيف لها، وهما متدافعان، فوجب البقاء على التّحريك"[12].

ويظهر من استعمالات النحاة لهذا المصطلح أنّه مظهر من مظاهر التّعويض اللفظيّ عن وهن اعترى بُنية اللفظ، أو تعويض معنويّ عن نقص في أحد أحكامه كالعمل، ومثال ذلك ما ذكره العكبري في جعل الجبر علّة للعمل في صيغ المبالغة في قوله:" ويعمل فُعَال وفَعول ومِفْعال عملَ اسمِ الفاعل؛ لأنّ ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جبرٌ لما دخلها من النّقص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل، ومن الكوفيين من منع إعمال ذلك، وهو مذهبٌ مخالفٌ لنصوص العرب"[13].

(11) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ج7، ص 571.

(12) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج7، ص 572.

(13) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 441.

ومن أمثلة الجبر المفضي إلى مخالفة القياس ما طالعنا به العلماء من تعليل جمع (قُلة) ونظائرها جمعاً مخالفاً، "وأمَّا)قُلَة و بُرَة(فَجُمعت جمع السَّلامَة **جبراً** لَهَا من الوهن الدَّاخِل عَلَيْهَا بِحَذْف لاماتها، وَهَذِه علّة مجوّزة لَا مُوجبَة، أَلا ترى أنَّهم لم يَقُولُوا فِي (دَم) : دمون ، وغيَّروا بَعْضهَا نَحْو كسر السِّين من (سِنِين) تَنْبِيها على أنَّ ذَلِك لَيْسَ بِأَصْل فِيهَا"[14].

فالذي يتجلّى من النصّ السّابق استعمال العلماء لمصطلح الجبر على أنّه علّة لغويّة علّلوا بها الاستعمالات وتطوّرها، وإلى جانب ذلك يظهر لنا مسائل من المخالفة القياسيّة الشكليّة، في سبيل منح اللفظ مكتسباتٍ في أحكامه تعويضاً له عمّا فيه من الوهن، والنتيجة الأبرز في تحليل هذه النّصوص أنّ الجبر مصطلح يستعمل علّة ووسيلة مقرونة بحكم لغويّ، وهو الوهن، فالجبر ملازم للوهن، وهو مظهر من مظاهر التّعويض للفظ اعتراه تغييرٌ أضعفه.

إنّ الجبر علّة لغويّة تجاوزت حدود بنية اللفظ لتصل إلى التّراكيب، فالجبر مصطلح يطالعنا تعليلاً لبعض التّراكيب النّحويّة التي توافر فيها قدر من الوهن، فقد برز الجبر في مسائل؛ منها ما نصّ عليه ابن الخبّاز في تعليل بناء (قبلُ وبعدُ):" وبنيت قبلُ وبعدُ: لأنّهما قُطعتا عن الإضافة، ونُوي معهما ما تضافان إليه، فصارتا كبعض الكلمة، وذلك لا يستحقّ إعرابًا، وحُرّك آخرهما، لأنّ بناءهما عارضٌ، وضمّتا لأنّه جعل ذلك **جبرًا للوهْن** اللاحق بحذف المضاف إليه"[15]. ومن ذلك ما قاله العلماء في عمل ما عمل ليس، فقد ورد في (همع الهوامع):" قَالَ ابْن مَالك لما كَانَ عمل (مَا) اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسا؛ شرط فِيهِ الشُّرُوط الْمَذْكُورَة؛ لِأَن كلًّا مِنْهَا حال أَصْلِي فالبقاء عَلَيْهَا تَقْوِيَة، والتّخلّي عَنْهَا أَو عَن بَعْضهَا **توهين**، وَألْحق الْأَرْبَعَة بِلُزُوم **الوهن** عِنْد عَدمه الْخُلُو من مُقَارنَة إِن؛ لِأَن مُقَارنَة إِن تزيل شبهها بليس لِأَن لَيْسَ لَا يَليهَا إِن"[16].

(14) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص144.

(15) ابن الخباز، توجيه اللمع، ج1، ص259.

(16) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 1192.

إنّ المفهوم الذي يعنينا من هذه المفاهيم في الدرس اللغويّ خفيّ عزيز، وهو أن الوهن يعني ضعفاً في بنية اللفظة أو في بنية الجملة يستدعي جبراً يمنحها قوة تمكنّها من الظهور على ما آلت إليه؛ لمنع الإجحاف باللفظ أو التركيب أو المعنى، ومن أمثلته قول العكبريّ : "كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ حُذِفتْ فِي مَصْدره، وعُوِّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ نَحْو عِدَة وزِنة، وَالْأَصْل وِعْدَة؛ فَحُذفت الواوُ هُنَا كَمَا حُذفت فِي الْفِعْل، والوجْهُ فِي ذَلِك أَن الْوَاو هُنَا مَكْسُورَة، وَقد أُعلّت فِي الْفِعْل فأعلّتْ فِي الْمصدر ليلازِمَها، وَكَانَت الكسرة فِيهَا كالياء قبلَها فِي الفعلِ، إلاَّ أَنَّه عُوّض مِنْهَا تاءُ التأنيثِ؛ لِئَلَّا يدخلَ **الوهنُ** بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ الَّتِي هِيَ الأصولُ وَلَيْسَت موضِعاً للتصريف"[17].

لقد اقترن الجبر بالوهن في العربيّة، وشكلا معاً ثنائيّة متلازمة، فالوهن حكم والجبر وسيلة أو علّة، ويتجلّى هذا الاقتران في همزة الوصل في الأسماء العشرة التي جيء بها لمعالجة الوهن في بنيتها، وعبّر العلماء عن الجبر بالتّعويض، يقول الرضي: "والهمزة في الأسماء العشرة عوض ممّا أصابها من الوهن : إذ هي ثلاثيّة فتكون ضعيفة الخِلْقة، وقد حُذفت لاماتها نسياً، أو هي في حكم المحذوف، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ، لأنّ المحذوف نسياً كالعدم"[18].

لقد استعمل العلماء مرادفات لغويّة وتعبيرات متنوعة للتعبير عن مصطلح الجبر، مثل: جبر، المجبور، لجبر، لجبره، يجبرون، يجبرُ، جابر، وقد نجد تعبيرات أخرى تؤدي دلالة هذا المفهوم دون النّص على الوهن أو الضّعف، وهو استعمال تكرّر في المصادر اللغوية عشرات المرات[19]، ومن ذلك ما يطالعنا عند ابن هشام في تعليل جمع (سنة) جمعاً سالماً، يقول: "**ألا** ترى أَنّ سنة أَصْلهَا

(17) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص356.

(18) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 251.

(19) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ج1، ص 151. ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص103. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص 400.

سنو أَو سنة؛ بِدَلِيل قَوْلهم فِي الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سنوات أَو سنهات، فَلَمَّا حذفوا من الْمُفْرد اللَّام، وَهِي الْوَاو أَو الْهَاء وعوضوا عَنْهَا هَاء التَّأْنِيث، أَرَادوا فِي جمع التكسير أَن يَجْعَلُوهُ على صُورَة جمع الْمُذكر السَّالِم أَعنِي مَخْتُومًا بِالْوَاو وَالنُّون رفعا وبالياء وَالنُّون جراً ونصباً؛ ليَكُون ذَلِك جبراً لما فَاتَهُ من حذف اللَّام، وَكَذَلِكَ القَوْل فِي نَظَائِره، وَهِي: عضة وعضون، وَعزة وعزون، وثبة وثبون، وَقُلة وقُلون"[20].

لقد جمع ابن هشام بين الجبر والتّعويض، فقد يستعملون مصطلح التّعويض في بعض المواطن مع الجبر، غير أنّ التّعويض ظاهرة أعمّ وأكبر من الجبر، فليس كلّ تعويض جبراً، فعلى الرغم من مجيء بعض مسائل الجبر في باب التّعويض، إلّا أننا نجد مسائل فيها تعويض وليس فيها جبر؛ لأنّ الجبر ملازم للوهن والضّعف في البنية، أمّا التّعويض فلا يشترط له ذلك، فمن النوع الأول أي الجمع بين التّعويض والجبر، ما ذكره العلماء في تاء (زِنَة وعِدَة وشِيَة) وغيرها، فقال بعضهم: إنّ التاء جاءت جبراً لما دخلها من الوهن، وعبّر بعضهم عن هذه المسألة بالتّعويض كما فعل ابن جنّي في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)[21]. وقد عبّر عن هذا التّعويض بمصطلح البدل كما فعل في قوله:" أمّا ما حُذِفت فاؤه وجيء بزائد عِوضاً منه فباب فِعلّة في المصادر، نحو: عِدَة وزِنَة وشِيَة وجِهَة. والأصل وِعْدَة ووِزْنَة ووِشْيَة ووِجْهَة، فحُذفت الفاء لما ذُكِرَ في تصريف ذلك، وجعلت التّاء بدلاً من الفاء"[22]. علماً أنّ ابن جنّي أفرد باباً للفرق بين البدل والعوض[23].

(20) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 50.

(21) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 287.

(22) ابن جنّي: الخصائص، ج2، ص 287.

(23) ابن جنّي: الخصائص، ج2، ص 266.

ومقابل ذلك هناك مسائل فيها تعويض وليس فيها جبر، كما قالوا في تفسير الميم في اللهمّ عوضاً من يا النداء[24]. وقد عرض عبد الفتاح الحموز كثيراً من مسائل التّعويض التي لا تدخل في حيّز مفهوم الجبر، كما فعل في الفصل الثاني والثالث والرابع من كتابه ظاهرة التّعويض في العربيّة[25]. إنّ هذا يعني عموم التّعويض وخصوصيّة الجبر، فالذي يميّز الجبر مفهوماً أنّه يقترن بالوهن والتّوهين في بنية اللفظ أو في بنية التركيب.

وقد يستعملون مصطلح إصلاح اللفظ، وهو مصطلح يلتقي مع الجبر من حيث كون الجبر إصلاحاً للكلمة، ولكن في الحقيقة نجد إصلاح اللفظ ظاهرة صرفيّة نحويّة تتعلق بتحسين اللفظ على مستوى البنية أو التّراكيب، ومن مظاهرها الإبدال أو التّعاقب الصّوتيّ، والإدغام، والمماثلة والمخالفة، والحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وليس في المسائل التي تندرج تحت هذا المفهوم ما يتّصل بالجبر، وقد استعرضتُ المسائل التي عرضت في كتاب (إصلاح اللفظ في العربيّة: مفهومه ومسائلة) لأحمد عيد حسن فلم أجد فيها شيئاً يتّصل بالجبر ومفهومه[26]. والقول نفسه مع الدّراسة الموسومة ب(إصلاح اللفظ في العربيّة) لسعدون الربعي، ومازن العبوديّ[27].

لقد عبّر العلماء عن الوهن المقتضي للجبر بتعبيرات متنوّعة نحو: الوهن والتوهين، وتوهينهم، وفحُش الحذف، والإجحاف، والإخلال، والضّعف،

(24) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 25.

(25) الحموز، ظاهرة التعويض في العربيّة، ص 117–132، وص 133–144، و ص145–154.

(26) حسن، إصلاح اللفظ في العربيّة: مفهومه ومسائله، مجلة كلية اللغة العربيّة بالقاهرة، العدد34، 1437هـ/ 2016.

(27) الربعي، سعدون أحمد، والعبودي، مازن حسن: إصلاح اللفظ في العربيّة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل، العدد37، لسنة 2018.ص857–869.

والتّضعيف، والإضعاف، وإضعافهم، وهي تعبيرات ومصطلحات تلتقي في المعنى اللغويّ مع الوهن. وقد تجتمع هذه التعبيرات في نصّ واحد كما هي عند ابن جنّي في تفسير(اطمأنّ)[28].

ثانياً- تطوّر استعمال مصطلح الجبر في الدّرس اللغويّ:

لم يستعمل الخليل فيما بحثتُ عنه مصطلح الجبر في غير المعنى اللغويّ للفظة (جبر)[29]، وطالعني استعمال عند سيبويه لمصطلح الوهن؛ دون استعمال الوسيلة وهي الجبر، يقول: "وإذا كانت الهمزة منكسرة، وقبلها فتحة؛ صارت بين الهمزة والياء الساكنة، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنّك لا تتمّ الصّوت ههنا وتضعِّفه؛ لأنَّك تقرِّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهنٌ، وذلك قولك : يَئِس وسَئِم"[30]. إنّنا لا نعدم استعمالات مرادفة للفظة الجبر عند سيبويه للتّعبير عن إصلاح الضّعف، كالإبدال والتّعويض،[31]. وعبّر سيبويه عن الجبر بمصطلح العوض أو الفِرار في بعض المسائل، ومن ذلك حديثه عن إلحاق التاء بالمصادر عوضاً من ذهاب حرف العلّة[32]. ويتجلّى استعمال سيبويه للعوض بمعنى الجبر في ما ذكره من زيادة لاحقة التّثنية للمفرد، فقد قال العلماء عن هذه الزيادة أنّها جاءت جبراً للفظ كما سنرى لاحقاً، ولكنّ سيبويه استعمل مصطلح العوض في التّعبير عن هذه الزيادة،" وتكون الزيادة الثّانية نوناً؛ كأنّها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ"[33]. إنّ التعبير بالعوض بدلاً من الجبر لما حذف من اللفظ

(28) ابن جنّي: الخصائص، ج2، ص 76-77.

(29) الخليل، معجم العين، ج6، ص 116(جبر).

(30) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 542.

(31) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 331.

(32) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 80.

(33) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 18.

مسألة بارزة عند سيبويه[34]. وقد نجد نصوصاً صريحة بأنّ العوض منعاً للإخلال باللفظ، وهو المعنى نفسه الذي يؤديه الجبر، وقد تجلّت هذه المسألة في ردّ المحذوف في باب النّسب لعدم الإخلال باللفظ[35]. وربّما جاء عدم الإجحاف مصطلحاً مقارباً للجبر في دلالته عند سيبويه كما في قوله: "واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلّا ما لا بال له إن كان شذّ؛ وذلك لأنّه عندهم **إجحاف** أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان... ولم يكونوا **ليجحفوا** بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ، وإنّما يجيء لمعنى... ولا يكون شيءٌ من الفعل على حرف واحد؛ لأنّ منه ما يضارع الاسم، وهو يتصرّف ويبنى أبنية، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرُب هذا القرب لم يجحف به"[36].

لم يستعمل الفرّاء(ت207ه) مصطلح الجبر بالمفهوم الذي ندرسه، وجاءت مواضع نادرة من الاستعمال في كتابه (معاني القرآن) لمصطلح لعوض بمعناه المألوف[37]. والقول نفسه مع الأخفش (ت215ه) في عدم استعماله مصطلح الجبر، والاقتصار على استعمال مصطلح العوض بمعنى الجبر في مواضع محدودة، كزيادة التاء في زنادقة[38]، والسّين في (اسطاع)[39]، وثمة مسائل نحويّة استعمل فيها العوض بمعنى الجبر[40]. ولم يستعمل المبرّد مصطلح الجبر، واستعمل العوض في المسائل التي نصّ العلماء اللاحقون له على الجبر فيها [41]،

(34) سيبويه، الكتاب، ج3. ص74، ص 598، ج4، ص 24.

(35) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 362.

(36) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 218–219.

(37) الفراء، معاني القرآن، ،ج2، ص 259، وانظر: ج2، ص 269.

(38) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص118، 177، 181، 209، 363، ج2، ص 515.

(39) الأخفش: معاني القرآن، ج2، ص 434.

(40) الأخفش: معاني القرآن، ج1، ص 122.

(41) المبرد، المقتضب، ج1، ص 105، ج2، ص 99.

كما في تفسير زِنّة وعِدة وما يماثلهما"[42]. هذا ينطبق على ابن السّراج (ت316هـ) في عدم استعمال مصطلح الجبر، واستعماله مصطلح العوض بمفهوم الجبر، وقد أفرد باباً كاملاً لما دخلته الهاء عوضاً "[43]. غير أنّ ابن السراج استعمل العوض مصطلحاً في مسائل لغويّة أدخلها اللاحقون في باب الجبر[44]. والقول نفسه مع الرماني (ت384هـ) في استعمال مصطلح العوض في مسائل من باب الجبر[45].

تلاشى مصطلح الجبر من الاستعمال عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) الذي استعمل مصطلح العوض والتّعويض بمفهومه"[46]. واستعمل ابن الوراق (ت381هـ) مصطلح العوض أيضاً[47]، والقول نفسه مع السّيرافيّ (ت384هـ) الذي شاع عنده مصطلح العوض[48]. إنّ الذي ظهر لي أنّ مصطلح الجبر لم يكن شائعاً في استعمالات النحاة لغاية القرن الخامس الهجري، فلا وجود له عند ابن جنّي (ت392) الذي استعمل الإبدال والتّعويض مصطلحات في مسائل أدرجها بعض اللاحقين له بالجبر. ومن أوائل الاستعمالات التي طالعتني لهذا المصطلح جاء عند الحريري (ت 516هـ) في كتابه (ملحة الإعراب) مقترنا بمصطلح (الوهن) وانتقل هذا الاستعمال إلى شروح الملحة، يقول: "ومن ذلك قوله: "تقولُ: زيدٌ لابِسٌ بُردَيْنِ، وخالدٌ مُنطَلِقُ اليَدينِ، وتَلحَقُ النُّونُ بِمَا قد ثُنِّي مِنَ المَفَارِيدِ **لِجَبرِ الوَهْنِ**"[49]. وهذا ما نقله ابن الصائغ في شرح الملحة، في قوله: "ويلتحق الأَلِفُ واللاّم بأوّل المثنّى إذا كان عَلَمًا جَبْراً لِمَا حَصَل

(42) المبرد: المقتضب، ج1، ص 89.

(43) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص 132.

(44) ابن السراج: الأصول في النحو،ج2، ص447.

(45) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص252، 339، 769.

(46) الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص 53، 264، ج4، ص264.

(47) ابن الوراق، علل النحو، ص510.

(48) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص137، ج3، ص 143، ج4، ص 117، 144.

(49) الحريري، ملحة الإعراب، ص 19

له من التّنكير بالتّثنية. وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّيَ مِنَ المَفَارِيْدِ **لِجَبْرِ الْوَهْنِ**، وهذه النّونُ بها **جَبْرٌ** لِمَا حَصَلَ للمفرديْن من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا"[50].

لقد برز هذا المصطلح عند ابن الخشّاب (ت: 567هـ)[51]، واستعمله العكبري (ت616هـ) في تعليله لجمع السلامة في بعض الألفاظ[52]. وكذلك استعمل العكبري مصطلح العوض مقترناً بالوهن في تفسير(عِدَة) ونظائرها[53]، وعاقب بين مصطلحي الوهن والضّعف في التّعبير عن الوهن في بنية اللفظ، وقد شاع مصطلح الضعف أكثر من الوهن عنده، واستعمل الجبر والعوض علتين لإصلاح الخلل الناتج عن الوهن[54].

برز مصطلح الجبر عند ابن الخباز (ت: 639هـ) في حديثه عن بناء الفعل للمجهول "إن كان ماضياً ضُمّ أوله وكُسِر ما قبل آخره كقولك: ضُرِب وشُتِم. أمّا ضمّ الأول فهو جبر للوهن الحادث بحذف الفاعل"[55]. وبرز عند السّخاويّ (ت: 643هـ) في حديثه عن جمع (قُلة) وأمثلتها بالواو والنون جبراً لما فيها من الوهن[56]. والذي نطمئن إليه أنّ مصطلح الجبر أخذ طريقه إلى الشّيوع بعد أن نظم ابن مالك ألفيته المشهورة، وقد جاء فيها مصطلح الجبر وتصريفاته مكرّراً في بضعة مواضع منها قوله[57]:

---

(50) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ج1، 192.

(51) ابن الخشاب، المرتجل (في شرح الجمل)، ص 63.

(52) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص144.

(53) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص356.

(54) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 63، 109، 212، ج2، ص211.

(55) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص128.

(56) السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة، ج1، ص 38، ج2، ص 909.

(57) ابن مالك، ألفية ابن مالك ، ص70–71.

وَاجْبُرْ بِـرَدِّ اللَّامَ مَـا مِنْـهُ حُـذِفْ جَـــوَازَاً إِنْ لَمْ يَـــكُ رَدُّهُ أُلِـــفْ
فِي جَمْعَـي التَّصْـحِيْحِ أَوْ فِي الْتَّثْنِيَـهْ وَحَـــقٌّ مَجْبُـــوْرٍ بِهَـــذِي تَوْفِيَـــهْ
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَـــا عَـــدِمْ فَجَبْـــرُهُ وَفَتـــحُ عَيْنِـــهِ الْتُـــزِمْ

وقال في (شرح الكافية الشافية) [58]:

وشرطُ جَبْرِ عادمِ الفا كـ (صفة) إعـــلالُ لامِـــه فَكُـــن ذَا مَعْرفـــةْ
ولا تَجِد عـن فَـتحِ عـينِ مـا جُـبِر والـــردّ للأصـــل سَـــعيد يُعتَـــبر
وفي (ربَ) اسما سكّن إنْ جَبَرتـــا فذا أبو بِشـــرٍ بـــه قـــد أفْتـــى

شاع هذا المصطلح في شروحات الألفية، مثل شرح المرادي على ألفية ابن مالك[59]، وشرح الشّاطبيّ [60]، وشرح ابن عقيل[61]، وكذلك برز في مصنفات ابن مالك وشروحاتها، كما في كتابه (تسهيل الفوائد)[62]، وشرح التسهيل[63]، وكتاب أبي حيّان (التذييل والتكميل)[64]، وكتاب ناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)[65]، وغيرها. وهذا يعني أنّ مصطلح الجبر أصبح جزءاً من النّظرية النّحويّة في القرن السادس الهجريّ تقريباً.

إنّ الذي يؤكد شيوع هذا المصطلح وتداوله في الدرس اللغويّ بعد القرن السادس ما يطالعنا من مواطن استعماله عند علماء هذا القرن وما بعده، فقد ورد

(58) ابن مالك، شرح الكافية الشافية،ج2، ص1936.
(59) المراديّ: توضيح المقاصد ، ج3، ص1460، 1464.
(60) الشّاطبيّ: المقاصد الشافية، ج3، ص 16، ج7، ص 547، 572.
(61) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص 164 ، 166.
(62) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 263، 264 .
(63) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص71، ج2، ص240، 242، 239 .
(64) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، ص 275.
(65) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج4، ص 2012، ج9، ص4714.

مصطلح الجبر في (شرح الكافية الشافية) لابن مالك في خمسة مواضع[66]، وكذلك استعمله في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في مواضع محدودة[67]، واستعمله في (شرح التسهيل) في ستة مواضع[68]، ومثل هذا الاستعمال يطالعنا عند المرادي في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)[69]، ونجد استعمال هذا المصطلح عند الشّاطبيّ يتجاوز عشرة مواضع[70]، والقول نفسه مع ناظر الجيش في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)[71].

ثالثاً- مظاهر الجبر في تفسير بنية اللفظ:

لقد اقترن الجبر في معظم مواضعه بالوهن والضّعف في بنية الكلمة، وهذا الوهن علّة يحتاج إلى وسيلة للتخلّص منه، فكان الجبر هو الوسيلة الكفيلة بإصلاح بنية اللفظ، ومن مظاهر الجبر في بنية اللفظ ما يلي:

1 – الجبر في باب الجمع:

ظهر الوهنُ في باب الجمع في تفسير جمع الألفاظ جمعاً مذكراً سالماً، وهي فاقدة لشرطه، كما في جمع (قُلَة)، وقد عبّر العكبري عن هذه العلّة المجوّزة بقوله:" وأمَّا قُلَة وبُرَة فَجمعت جمع السَّلامَة جبراً لَهَا من الوهن الدَّاخِل عَلَيْهَا بِحَذْف لاماتها، وَهَذِه علّة مجوّزة لَا مُوجبَة؛ أَلا ترى أنَّهم لم يَقُولُوا فِي دم:

(66) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص934، 936، 954، 958.

(67) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص259، 264، 263.

(68) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 71، ج2، ص 240، 241، 239.

(69) المراديّ، توضيح المقاصد ، ج1، ص 151، ج3، ص475، 1460، 1516، 1464.

(70) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية ، ج1، ص67، 432، ج3، ص 16، ج6، ص477، ج7، ص 285، 289، 547، 572، ج8، ص92، 108.

(71) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج1، ص399، ج4، ص 2012، 2011، ج8، ص 4104، ج9، ص 653 ، 644، 713،

دمون، وغيَّروا بَعْضهَا نَحْو كسر السِّين من سِنِين تَنْبِيها على أنَّ ذَلِك لَيْسَ بِأَصْل فِيهَا. وأمَّا أرَضون فجمعوها جمع السَّلامَة جبراً لما دَخلهَا من حذف تَاء التأنيث الراجعة فِي التّصغير"[72]. وهذا ما أكّده العكبريّ في موضع آخر[73].

إنّ هذا النّمط من الجبر بسبب الحذف الطّارئ على اللفظ هو من أظهر المسائل في هذا الباب، فجبروا هذه الأسماء لمّا لزمها الحذف بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصحّحوها، كما قال ابن الخشاب[74]، وهذا الرأي أكّده السخاوي في (سفر السعادة)"[75]. ونصّ ابن هشام على علّة الجبر في قوله:" فلمّا حذفوا من المفرد اللام، وهي الواو أو الهاء، وعوّضوا عنها هاء التّأنيث، أرادوا في جمع التّكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً؛ ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره وهي: عِضَة وعِضون، وعِزَة وعِزون، وثُبَة وثِبون، وقُلة وقِلون ونحو ذلك"[76].

تتجاوز المسألة لفظة (قلون) إلى ما هو من نظائرها، فقد ذكر سيبويه هذه المسألة في باب العوض[77]، إنّ هذا التعليل استقرّ في الفكر اللغويّ العربيّ في توجيه هذا النّوع من الألفاظ، فقد جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من حذف اللام على اعتبار أنّ الحذف مظهر وهن، وهي مسألة عرّج على القول بها معظم النّحويّين، فقد عبروا عنها بالتّعويض[78]، وأطال ابن جنّي التفصيل فيها، وعلّل

(72) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 63، ص 114، 223.

(73) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 223.

(74) ابن الخشاب، المرتجل (في شرح الجمل)، ص 63.

(75) السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة، ج2، ص 909.

(76) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 50.

(77) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 598.

(78) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص598، وابن الوراق، علل النحو، ص63. وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص446. والشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج2، ص588.

جمعها على غير القياس بأنّ هذه أسماء **مَجهودة مُنتَقصة**، وذلك أنّ لامها قد حذفت[79]، وجعلوا لقُلة نظائر في الحذف والتّعويض، وكذلك فعل الشّاطبيّ في قوله:" ولذلك غُيّرت أوائل المفردات في الجمع فقالوا : في قُلة قِلون، وفي ثُبة ثِبون، وفي سَنة سِنون، والهاء فيها كلّها عوض من المحذوف، ولمّا كانت تحذف في الجمع أتوا بهذا الجمع المخصوص عوضاً من ذلك المحذوف"[80]، وقد اختصر ابن يعيش القول فيها بأنّ الجمع بالواو والنون لجبر النقص، :" اعلم أنّ من العرب من يجعل إعرابَ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقصٍ لحِقَه، نحو قولك: سِنُونَ، وقُلُون، وثُبُون"[81].

إنّ تعليل العلماء لهذا الجمع جبراً له من الوهن لا نعدم مَنْ خالفه، فقد ذهب السيرافيّ إلى أنّ هذا الجمع عوض من عدم جمع هذه الألفاظ جمع تكسير، وأنّ التغيير في حركة بنيتها جاء لبيان مخالفتها للقياس، يقول: "ويجوز جمع ذلك بالواو والنون وليس الباب في شيء آخره هاء التأنيث أن يجمع بالواو والنون؛ لأنّ هذا الجمع إنّما هو للمذكّر ممّا يعقل، وإنّما جمعوا هذا المنقوص بالواو والنون؛ لأنّهم جعلوا ذلك عوضاً ممَّا منعه من جمع التكسير؛ لأنّ جمع التّكسير لا يكاد يجيء في ذلك، وغيّروا مع الواو والنون والياء والنون أوله فكسروه فيما كان مضموماً كقولهم: (قِلون) و(ثبون)، وواحدها (قُلَة) و(ثُبَة)، وفيما كان مفتوحا كقولهم: سِنون"[82].

إنّ تعليل الكسر في هذه الألفاظ لمخالفتها للقياس مذهب قال به المبّرد من قبلُ، يقول: "ألا ترى أنّهم لمّا جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيّروا أوائله؛

(79) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 248.

(80) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ج1، ص 188.

(81) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 227.

(82) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 327.

ليكون التّغيير دليلاً على خروجه من بابه، وذلك قولك: سَنة ثمّ تقول: سِنون فتكسر السّين، وكذلك قُلَة وقِلون"[83].

لقد كان للجرمي رأي آخر في هذا الجمع، فهو يرى المسألة من زاوية دلاليّة، فقد نقل عنه السيرافي "أنّ الجمع بالألف والتاء في هذا للقليل، وبالواو والنون للكثير تقول: هذه ثُبات قليلة وثِبون كثيرة، والدّليل عندي على صحة ما قلت: إنّهم إذا صغّروا لم يكنوا يغيروا الألف والتاء يقولون: سُنيات وشُييهات وثُبيات"[84].

إنّ جبر الوهن يطالعنا في تعليل جمع (عِزة) فقد ذكر السخاوي أنّ جمعها جمع السلامة جبراً للتوهين الحاصل فيها قياساً على نظائرها مثل (عِضة وثُبة)، يقول:" وجمع بالواو والنون لما دخله من **التوهين** بالحذف؛ كما قال عزّ وجلّ: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ، عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (المعارج: 36 و37) فجمعه جمعَ السلامة لما حُذف منه، وهو جمع عِزة وأصلها عِزوة؛ لأنّهم قبائل تعتزي كلّ قبيلة إلى غير من تعتزي إليه الأخرى"[85].

ولم يكن الحذف سبباً وحيداً في الوهن في أبنية الجمع، بل طالعنا من العلماء من عدّ التّضعيف من مظاهر الوهن في هذه الأبنية، وهذا ما ذكره السّخاويّ في جمع (إحرون)، في قوله: "إحرون: جمع حَرّة، زادوا الهمزة إيذاناً باستحقاقه التّكسير، وأنّه ليس له جمع السلامة، كما غيّروه بالحركة في (ثِبون) و (قِلون)، وإنّما جمع (حرّة) هذا الجمع جبراً لما دخله من الوهن بالتّضعيف، ثمّ لم يتمّوا له كمال السلامة، فزادوا الهمزة" [86] .

(83) المبرّد، المقتضب، ج2، ص 166.

(84) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 328.

(85) السخاوي، سفر السعادة، ج1، ص335.

(86) السخاوي: سفر السعادة وسفير الإفادة ، ج1، ص 38.

سبق ابن جنّي السّخاوي إلى القول بأنّ الجمع بالواو والنون في هذه اللفظة عوض من التّضعيف والإدغام، يقول: "ألا تراهم كيف جمعوا حَرّة بالواو والنون فقالوا: إحرون؛ لأنّ العين أعلت بالإدغام، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون. وله نظائر فاعرفه[87]". فالذي عبّر عنه ابن جنّي بالعِوض قاله السّخاويّ بالجبر.

لقد عدّت (إحرون) من نظائر(قِلون) و(أرَضون) وأمثالها من حيث اعتبار التغييرات ضرباً من التّعويض فيها، يقول الزمخشريّ: "الإحرون: جمع حرّة، وزيادة الهمزة فيه بمنزلة الحركة في (أرَضون) وكتغيّر الصدر في (ثِبون) و(قِلون) كراهة أن تكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل كـ(مسلمون). ويقال: حُرون كما قيل: قُلون، بغير تغيير تنزيلاً للواو والنون منزلة الألف والتاء. ونظيره قول بعضهم في الواحدة : إحرة"[88].

وللعلماء آراء وتوجيهات كثيرة ومتفاوتة في تعليل جمع (إحرون) [89]، غير أنّ الثابت أنّ فكرة التّعويض وجبر الخلل في اللفظ، وعدّ الإدغام مظهراً للضعف واردة في الفكر اللغويّ في مرحلة مبكرة فقد جاء عن السّيرافي ما نصّه: "هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وقد حكى الجرمي عنه: أنّهم يقولون (أَحرون (بفتح الألف، وكلّ ذلك شاذّ ليس بالمطّرد، وإنّما شبّهوا)حرّة (للإدغام الذي فيها بالمنقوص؛ لأنّ النطق بالحرفين في دفعة واحدة فصار كحرف واحد"[90].

(87) ابن جنّي، الخصائص ، ج3، ص 57.

(88) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ج1، ص 369.

(89) انظر: ابن جنّي، الخصائص ، ج3، ص 57. السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص330. أبا حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، ص280، الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص63،

(90) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص330.

لقد وسّع ابن جنّي دائرة الوهن لتشمل كلّ ما هو محذوف اللام، وزاد على ذلك أنّ جعل التكسير ضرباً من التوهين، وأنّ ما يطرأ على بنية اللفظ هو لإصلاح الخلل الطارئ على البنية بالتّصريف لعنايتهم باللفظ،: "فإذا ثبت بما قدمناه أنّ هذه الأسماء محذوفة اللامات؛ فكأنّهم إنّما عوّضوها الجمع بالواو والنون ممّا لحقها من الجهد والحذف؛ ليكون ذلك عِوضًا لها، وذلك أنّ التّكسير ضرب من التّوهين والتّبديل والإشكال يلحق الكلمة، والجمع بالواو والنون إنّما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها"[91].

إنّ هذا التّعليل استقرّ في التوجيه اللغوي عند العلماء وإن كان التعبير عنه متفاوتاً، فابن هشام يدخل كلّ هذه النظائر في باب جبر الحذف، يقول: "وَألا ترى أَنّ سنة أَصْلهَا سنو أَو سنة؛ بِدَلِيل قَوْلهم فِي الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سنوات أَو سنهات، فَلَمَّا حذفوا من الْمُفْرد اللَّام وَهِي الْوَاو أَو الْهَاء وعوضوا عَنْهَا هَاء التَّأْنِيث؛ أَرَادوا فِي جمع التكسير أَن يَجْعَلُوهُ على صُورَة جمع الْمُذكر السَّالِم أَعنِي مَخْتُومًا بِالْوَاو وَالنُّون رفعاً وبالياء وَالنُّون جراً ونصباً؛ ليَكُون ذَلِك جبراً لما فَاتَهُ من حذف اللَّام، وَكَذَلِكَ القَوْل فِي نَظَائِره وَهِي عِضة وعضون، وَعِزة وعزون، وثُبة وثبون، وَقُلة وقلون"[92].

ولا نعلم تعليلا آخر للجبر في هذه اللفظة أي (سنين) لأنّها لم تكسّر فجعلوا لهذا الجمع جبراً من التكسير، جاء في (شرح التسهيل ما نصّه: "فإنّه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى التّصحيح، ومعنى التّعويض فيه أنّ واحده منقوص يستحقّ أن يُجبر بتكسير، كما جُبر (يد و دم) حين قيل فيهما: يديّ ودميّ ودماء، فزيدت آخره زيادتا جمع التّصحيح عوضاً من الجبر الفائت، لأنّهما

(91) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 254.

(92) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 50.

يجعلانه شبيها بفُعول لو كسر عليه. ولكون هذا النوع مُكَسّراً في الحكم غُيّر فاؤه غالباً، فقيل في سَنة: سِنون بكسر السين، وقد روي ضمها"[93].

ومن المسائل التي برزت فيها علّة الجبر في باب الجمع القول بجمع سِنين جمع تكسير وإجرائها مجرى التّصحيح، ففي إعرابها وجهان: أن تعامل معاملة الجمع المذكر السالم لأنّها ملحقة به، وأن تعامل معاملة جمع التّكسير، ويقول ابن مالك في هذه المسالة: "وقولنا لغير تعويض احتراز من)سنين) ونحوه فإنّه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى التّصحيح، ومعنى التّعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير، كما جبر)يدّ و دمّ) حين قيل فيهما: يديّ ودميّ ودماء، فزيدت في آخره زيادتا جمع التّصحيح عوضاً من الجبر الفائت، لأنّهما يجعلانه شبيها بفُعول لو كُسّر عليه، ولكون هذا النوع مكّسراً في الحكم غُيّر فاؤه غالباً، فقيل في سنة : سِنون بكسر السّين، وقد روي ضمّها"[94].

واعترض أبو حيّان على هذا بقوله: "فهذا غريب جداً، لأنّه من حيث هو جمع تكسير ينبغي أن يكون إعرابه بالحركات، وجعله إيّاه جمع تكسير يعارض قوله بعد ذلك :فزيد آخره زيادتا جمع التّصحيح عوضاً من الجبر الفائت لعدم التكسير، فقد حكم عليه أنّه عادم التّكسير، فكيف يكون جمع تكسير عادماً للتكسير؟ هذا متناقض. ثم قال بعد ذلك: ولكون هذا النوع مكسّراً في الحكم غُيّر فاؤه "فخرج بقوله: مكسّراً في الحكم" أن يكون جمع تكسير إلا في الحكم، وهذا كله اضطراب في الكلام"[95].

لقد استعرض أبو حيّان آراء العلماء في هذه المسألة، وذكر رواية عن أبي جعفر بن الباذش أنّ مذهب سيبويه هو القول بأنّ سِنين جمع سنة بالواو والنون

(93) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 71، وانظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج1، ص 37–38.

(94) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 71 .

(95) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ج1، ص 276.

كثبين وقلين ورئتين، وهذا شيء قد كثُر في الأسماء المحذوفة اللام المؤنثة بالهاء، أعني أن تجمع بالواو والنون، لأنّ هذه الجمع له مزية وبابه ما يعقل، فجعل في هذا الباب **عوضاً** من لام الفعل المحذوفة. وروى أنّ بعض أصحابنا أي البغداديين ذهبوا إلى أنّ سنين اسم جمع، وليس بجمع سلامة لتغيّر لفظ سنة، ولا جمع تكسير؛ لكونه غير مطرد في نظائره نحو هِنة وشَفة، وقال: إنّ الذي أذهب إليه أنّ سنيناً وبابه مما شاع فيه هذا الجمع ممّا لم يكسر أنّه جمع سلامة، وإن كان قد فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر(96).

لقد كان الوهن حاضراً في مبدأ المطابقة وعدمها في باب الجمع عند وصفه، وكان الجبر وسيلة للتعويض، ف"الأفصحُ في جمع القلّة ممّا لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقةُ؛ نحو: الأجذاع انكسرت ومنكسرات، والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات، والأفصحُ في جمع الكثرة ممّا لا يعقل الإفرادُ؛ نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة"(97). وشرحَ الصّبان هذا بقوله: " وجه ذلك بأنّ العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره. وطوبق جمع القلّة لغير العاقل **جبراً** للقلّة. وقال شيخنا السّيد: المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل، وعدمها في جمع الكثرة لغيره ؛ لأنّه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنّسبة إليه، ولم يراعِ ذلك في جمع القلّة **جبراً** للقلّة" (98). وقد ورد هذا التّعليل أخذاً بمبدأ الجبر لما حصل في القلة من نقص عند علماء آخرين غير الشّاطبيّ(99).

لقد برز الجبر في جمع ما حقّه أن يجمع على (فعاليل) ولكنّه جاء من باب (مفاعلّة)، فقيل إنّ التاء عوض من الياء المحذوفة، نحو زَناديق وزَنادِقَة،

(96) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ج1، ص 276.

(97) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص 29.

(98) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص 29.

(99) العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 24.

وبطاريق وبطارقة، ودهاقين ودهاقنَة، وثمّة أمثلة كثيرة من هذا الباب[100]، لقد تراوحت أراء العلماء في تعليل لاحقة التّاء بين القول بالإبدال، أو التّعويض من الياء المحذوفة، فقد عدّها الرضيّ من البدل[101]، وعدّها جمهور النحاة من العوض[102]، وهذه مسألة تناولها الحموز بتفصيل يغني عن التّكرار، وقد فصلَ ابن جنّي القول في هذه المسألة بقوله: "وتقول في تاء زَنَادِقَة: إنّها عوضٌ من ياء زناديق، ولا تقول: بدل"[103]. وتابعه في ذلك السيوطيّ[104].

إنّ الذي يعنينا من هذه اللاحقة الفنولوجيّة أنّها فسّرت بمنع الإخلال باللفظ، فقد حملوا هذه التاء في (زنادقة) على التاء التي زيدت في (يا أبتِ وأمتِ)، يقول الشّاطبيّ:" ويريد أنّ الأب، والأم هما المختصان بهذا الحكم، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم، وذلك أنّ الأصل: يا أبي، ويا أمي، إلا أنّه كثُر في ألسنتهم، واستعملوها كثيراً، فحذفوا الياء على عادتهم، فكأنّهم أرادوا ألا **يخلّوا** بالاسم حين حذفت الياء منه، فألحقوا هاء التأنيث من ذلك المحذوف، كما أتوا بها في (الزنادقة) عوضاً من ياء (زناديق)"[105].

إنّ الإخلال الذي يقتضي الجبر مسألة غير مستبعدة في هذه الألفاظ التيّ عوضوا عنها بالتاء، فالجمع القياسي فيها زناديق، ولو حذفنا الياء دون تعويض لأصبح اللفظ (زنادق) وهو من أبنية الجمع، ولكنّهم عوّضوا الياء بالتّاء لئلا يحذف من اللفظ ما فيه دلالة صرفيّة ذات معنى دون أن يعوّضوا المحذوف، لقد اعتبر العلماء بعض الحروف الزائدة في حكم الحروف الأصيلة من حيث عدم جواز حذفها؛ لأنّ حذفها إخلال ببنية اللفظ قد يؤدي إلى الإخلال بمعناه، وقد

(100) انظر: الحموز، ظاهرة التعويض في العربيّة، ص 26-28.

(101) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 189.

(102) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج5، ص 345.

(103) ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 266.

(104) السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ، ص 58.

(105) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج5، ص 345.

أفرد سيبويه أكثر من باب لما تكون فيه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وبيّن فيه عدم جواز حذف ما هو في حكم الزائد كما في "قولك في قَنَوَّرٍ: يا قنوَّ أقبلْ، وفي رجل اسمه هَبَيّخ : يا هَبَيّ أَقبل؛ لأنّ هذه الواو التي في قنوّر، والياء التي في هبيّخ، بمنزلة الواو التي في جَدْوَلٍ، والياء التي في عِثيَر.... فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكرهوا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبّهوها به وما جعلوها بمنزلته. ولو حذفوا من (سُمَيدع) حرفين لحذفوا من (مُهَاجر) حرفين فقالوا : يا مُها، وهذا لا يكون، لأنّه **إخلال مُفرط** بما هو من نفس الحرف"[106].

إنّ الذي يدعونا إلى الاطمئنان إلى أنّ هذه اللاحقة جاءت لإصلاح الخلل الحاصل بحذف الياء ما ذكره ابن جنّي في هذه المسألة ونظائرها من مسائل التّعويض، يقول:" وأمّا الحرف الزائد عوضاً من حرف زائد فكثير؛ منه التاء في فَرازِنة وزَنَادِقة وجَحَاجِحة، لحقت عوضاً من ياء المد في زَنَاديق وفَرَازين وجَحَاجيح. ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضاً من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مُدحرج وتحقيره: دَحَاريج ودُحَيْريج، فالياء عوضٌ من ميمه. وكذلك جَحَافيل وجُحَيفيل، الياء عوض من نونه، وكذلك مَغَاسيل ومُغيَسيل، الياء عوض من تائه. وكذلك زَعافير، الياء عوض من ألفه ونونه"[107].

2 – الجبر في باب الجمع:

كان الجبر حاضراً في تعليل التّثنية، فقد علّل العلماء زيادة نون المثنّى جبراً للوهن الذي يلحق المفرد، يقول الحريري:" تقولُ: زيدٌ لابِسٌ بُردَيْنِ، وخالدٌ مُنطَلِقُ اليَدينِ، وتَلحَقُ النُّونُ بِمَا قد ثُنِّي مِنَ المَفَاريدِ لِجَبرِ الوَهْنِ"[108]. وفسّر ابن

(106) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 260–261 .

(107) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 304.

(108) الحريري، ملحة الإعراب، ص 19.

الصائغ ذلك بأنّ هذه النّونُ بها جَبْرٌ لِمَا حَصَلَ للمفردَيْن من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا"[109].

وهذا تعليل العلماء لزيادة النون في باب المثنّى استقرّ في النظريّة النّحويّة، فالنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد عند بعض العلماء، لأنّ أصله زيدٌ، فلما أُلحق به الألف حذف منه التنوين، وهذا التنوين له وظيفة للدّلالة على تمكّن الاسم في باب الاسمية؛ بحيث لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف، ولا الحرف فيمنع الإعراب، فإذا حذف حصل إجحاف وضعف في بنية الاسم، فلا بدّ من التّعويض، فجاءت النون عوضاً من التّنوين[110].

وكان التفاوت واضحاً بين العلماء في توجيه هذه النون في المثنّى وتعليلها، وهي مسألة أوفى القول فيها الأنباري، يقول: "فذهب سيبويه إلى أنّها بدل من الحركة والتنوين؛ وذهب بعض النّحويّين إلى أنّها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتّنوين، وتارة بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التّنوين دون الحركة، فأمّا كونها بدلاً من الحركة والتّنوين ففي نحو (رجلان، وفرسان)، وأمّا كونها بدلاً من الحركة دون التّنوين ففي نحو: (الرجلان، والفرسان)، وأمّا كونها بدلاً من التنوين فقط ففي نحو: (رحيان، وعصوان). وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها زيدت للفرق بين التّثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيدًا"[111].

وثمّة مسألة أخرى في باب التّثنية كان الجبر حاضراً في تعليلها، وهي دخول (أل) التّعريف على المثنّى، يقول ابن الصائغ: "ويلتحق الأَلِفُ واللاّم

(109) انظر: ابن الصائغ؛ اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص 192.

(110) الحازمي، شرح الدرة اليتيمة، ج4، ص 12.

(111) الأنباري، أسرار العربية، ص 65.

بأوّل المثنّى إذا كان عَلَمًا جَبْراً لِمَا حَصَل له من التّنكير بالتّثنية"[112]. فالعلم المثنّى نكرة في العرف النّحويّ، وبالتّالي اعتراه ضعف في الدّلالة على العلميّة، فأصلحوا ذلك بالتعريف ب(أل) جبراً لهذا الضّعف، وقد برز هذا التّعليل في زيادة اللام في باب جبر العلمية الغائبة. يقول الشّاطبيّ: "وكذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو: (الزيدان، والزيدون، والهندات)، فلا تقول: يا أيّها الزيدان، أو الزيدون، ولا: يا أيتها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك"[113].

وتبرز علّة الجبر في باب التّثنية في مسألة تضعيف نون التّثنية، فأصل هذه النون التّخفيف، ويجوز تشديدها، ويوجد على ذلك قراءات واستعمالات لغويّة جاءت عن العرب ذكرها الشّاطبيّ[114]، وجاء التّشديد في الاسم الموصول المثنّى (اللذين، واللتين) وفي اسمي الإشارة (هذين وهاتين) وعُلّل ذلك بأنّه جبر لما حصل من حذف في هذه الأسماء عند التّثنية، يقول الصّبان: "ويعني أنّ العرب قصدت بهذا التّشديد أن تعوّض من الحرف المحذوف في التّثنية؛ فإنّ الياء تحذف وجوباً من الذي والتي، وكذلك الألف من (هذان وهاتان). فأرادوا أن يجعلوا التّشديد في ذلك كالعوض ممّا حذفوا جبراً له، والعوض يقوم مقام المعوّض منه حتى كأنّه موجود"[115]. إنّ القول بالجبر هو في الأصل لابن مالك في قوله: "وزعم قوم أنّ من قال (ذانّك) بتشديد النون قصد تثنية (ذلك). ويبطل هذا القول جواز التّشديد في نون (ذين وتين) بل التّشديد **جابر** لما فات من بقاء الألف التي حقّها ألا تُحذف، كما لا تُحذف ألف المقصور. ويؤيّد صحّة هذا

(112) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة،ج1، ص 192.

(113) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية،ج5، ص 318.

(114) انظر: الشّاطبيّ، المقاصد الشافية،ج1، ص 430-431.

(115) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية،ج1، ص 432.

الاعتبار جواز تشديد نون (اللذين واللتين) ليكون **جابراً** لما فات من بقاء ياء (الذي والتي) كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى[116].

اعترض أبو حيّان على علّة الجبر في هذه المسألة "وقوله :بل التّشديد جابر، لو كان جابراً لكان لازماً؛ لأنّ حذف ألف (ذا و تا) في التّثنية، وياء)الذي و التي (في التّثنية لازم، فوجب أن يكون الجابر لازماً، فكونه جاء جائزاً دليل على أنّه ليس بجابر، فبطل ما زعم. وتقدّم لنا أنّ البصريين لا يجيزون تشديد النّون مع الياء في حالة النصب والجر، وإذا كان المثنّى في حالة البعد التزموا الإبدال، فقالوا: ذينيك وتينيك، ولا يجيزون تينك ولا ذينك بالتّشديد"[117].

ويعدّ من باب التّثنية ما ذكره العلماء في مسألة بناء (معاً أو نصبها) ففي قولهم: جاء الزيدان معاً، ورأيت العمرين معاً، فقد اختلف العلماء في فتحة العين من (معاً) فقيل: هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيت يداً، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالتي الإفراد والإضافة، وقيل: هي كفتحة ياء فتىً، فيكون الاسم قد جُبِر وقُصر حين أُفرِد، والأول مذهب سيبويه والخليل[118]، والرأي الثاني مذهب يونس والأخفش، وهو الصحيح عند ناظر الجيش، لأنّهم يقولون: الزيدان معاً والعمرون معاً، فيوقعون (معاً) موقع رفع كما توقع الأسماء المقصورة[119].

والنصّ التّالي على طوله لابن مالك يفسّر أبعاد الجبر في تعليل هذه المسألة، يقول: "مقتضى الدليل كون الإفراد مظنّة جبر ما غيّر من الثنائيات في إحدى حالتيه؛ لأنّ ثاني جزأي ذي الإضافة متمّمٌ لأولهما، ولذلك عاقب التنوين

(116) ابن مالك، شرح التسهيل ،ج1، ص 240–241.

(117) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج3، ص 187.

(118) سيبويه، الكتاب،ج3، ص 386–387.

(119) ناظر الجيش، تمهيد القواعد،ج4، ص 2011. وانظر هذه المسألة في: ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع، ج1، ص321–322

ونوني التّثنية والجمع، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمّم له إلا ما يجبر به من ردّ ما كان محذوفاً منه، فإذا جعلناه (معًا(منقوصاً في الإضافة مقصوراً في الإفراد، فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل، بخلاف باب (أب) فإنّ فيه شذوذاً، ولذلك لم تجرِ العرب فيه على سَنَنٍ واحد، فمنهم من يلزمه **الجبر** ويلحقه بباب عصا، ومنهم من يلزمه النقص ويلحقه بباب)يد)، وأيضاً ففي الحكم بأنّ (معاً) غير ملازم النّقص بيان لاستحقاقه الإعراب؛ إذ لا يكون بذلك موضوعاً موضع الحروف الثّنائيّة، بخلاف الحكم عليه بالنّقص في حالتي إفراده وإضافته؛ فإنّه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون **جابر**، ومع ذلك فقد ألغت ربيعة **جبره** في الإفراد؛ لأنّه جبر لم يتمخّض ولذلك لم يتّفق على الاعتراف به بخلاف جبر باب يدٍ، فيقال في اللغة الرّبعيّة: ذهبت معْ أخيك ومعِ ابنك، بالسكون قبل حركة، وبالكسر قبل سكون، وبعضهم يفتح قبل السكون، هكذا روى الكسائي عن ربيعة"[120].

3 – الجبر في باب الجمع:

لقد ذكرت سابقاً أنّ ثمّة تلازماً بين الوهن حكماً والجبر وسيلة وعلّة، ويطالعنا هذا في مسائل من تشكيل بنية الفعل في العربيّة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره العلماء من أنّ الزيادة إذا لحقت الأفعال حصل لها ضرب من الوهن، جاء في (الخصائص): "ومن ذلك قولهم: اطمأنّ. ذهب سيبويه فيه إلى أنّه مقلوب، وأنّ أصله من (طأمن)، وخالفه أبو عمر (الجرمي) فرأى ضدّ ذلك. وحجة سيبويه فيه أنّ (طأمن) غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من **الوهن** لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو إن لم تبلغ الزيادة على الأصول

(120) ابن مالك: **شرح التسهيل**،ج2، ص241. وانظر النصّ نفسه في: ناظر الجيش: **تمهيد القواعد**، ج4، ص 2012.

فَحُش الحذف"[121]. لقد استقرّ في الفكر النّحويّ عند ابن جنّي أنّ الزيادة ضرب من الضعف والتوهين للفظ وعبّر عن ذلك في قوله:" فإنّ الزيادة في الكلمة **توهين** لها؛ لأنّه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخرُ الكلمة بالتوهين أحقُّ من أولها"[122].

وتبرز مسألة جبر الوهن في تشكيل بنية الفعل في تفسير لفظة (اسطاع) فرأي سيبويه أنّ السّين **عوض** من حركة عين الفعل في (أطوَع يطوع)، وقد ردّه المبرّد، وقال": إنّما يُعوَّض من الشّيء إذا كان معدومًا، والفتحةُ هاهنا موجودةٌ، وإنّما نُقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتّعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض، وهو **ممتنعٌ**"[123]. ويفسّر ابن جنّي رأي سيبويه ويعلّله، ويردّ قول المبرّد ويصفه بأنّه غالط، وأنّ هذا من عادته، ويتّخذ من مسألة الوهن مدخلاً في الاحتجاج لرأي سيبويه"[124]. ويقول ابن يعيش منتصراً لرأي سيبويه وابن جنّي:" وهذا لا يقدَح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ التّعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتّة. وذلك أنّهم لّما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفًا، لحق العينَ تَوْهينٌ وتغييرٌ، وصار مُعرَّضًا للحذف إذا سكن ما بعده، نحو: أَطِع" في الأمر، فعُوّض السين من هذا القَدْر من التوهين، وهذا تعويضُ جواز لا تعويض وُجوب"[125].

فالوهن الحاصل في بنية الأصل الافتراضي ل (اسطاع) مبرّر بجبر الفعل وتعويض الحركة الغائبة من عين الفعل بالسّين، وهو تعويض يتطلبه إصلاح

(121) ابن جنّي، الخصائص،ج2، ص 76.

(122) ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التصريف، ص 88.

(123) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 344.

(124) ابن جنّي، **سرّ صناعة الإعراب**، ج1. ص213.

(125) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 344. وانظر: رأي ابن جنّي في: سر صناعة الإعراب، ج1. ص213.

اللفظ ومنع الإجحاف به، وهذه مسألة نصّ عليها بعض العلماء صراحة، وذكروا أنّهم إنّما زادوا السين في (أطاع يطيع) ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير[126]، ومنهم من عبّر عن الجبر فيها بمصطلح التّعويض[127].

وقد تجاوز هذا الإصلاح لفظة اسطاع إلى لفظة (اهراق)، فقد ذهب العلماء إلى إنّ الهاء عوض من ذهاب حركة العين، يقول ابن يعيش:" اعلم أنّهم قالوا": أَهراقَ، وهَراقَ. فمن قال: هراقَ؛ فالهاء عنده بدلٌ من همزة (أراق) على حدِّ: هَرَدتُ أن أفعلَ في : أَرَدْتُ ونظائِره على ما سنذكر، ومن قال : أَهْراق فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين، على حدّ صنيعهم في (أَسْطاعَ)"[128].

لقد تفاوت توجيهات العلماء وتعليلاتهم في (اهراق) وكان الوهن الذي يقتضي الجبر بارزاً في التوجيه والتّعليل، وجعلها العلماء من نظائر(اسطاع) في تفسير تشكيل هذه اللفظة، ويبدو لي أنّ مسألة اللهجات وتعدّدها سبب رئيس في وجود هذا النمط، وهي مسألة نصّ عليها طائفة من العلماء[129]. ومن الجدير ذكره أنّ إبدال الهمزة هاء جبراً للفظ له نقيض في أبنية الأسماء ماثل في إبدال الهاء همزة، فقد قيل: أصل(آل) أهل قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في (هراق)، والأصل (أراق)، وعلّل الصّبان ذلك بالجبر، ورأى أنّهم قصدوا بقلب الهاء همزة جبراً لضعفه، كما قلبت الهاء همزة في (ماءٍ)(وشاءٍ) بسبب ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفاً؛ لأنّ الهمزة أقوى من الهاء[130].

(126) ديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص97.

(127) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2. ص277.

(128) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 344.

(129) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص229، والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 184، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 214، وابن القَطَّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص104، 324، وابن يعيش: شرح المفصّل، ج5، ص 344.

(130) الصّبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص 20.

لقد كان الجبر حاضراً في تعليل ضمّ فاء الفعل المبني للمفعول، "فإن كان ماضياً ضُمّ أوله، وكُسِر ما قبل آخره، كقولك: ضُرِب وشُتِم. أمّا ضمّ الأول فهو جبرٌ للوهن الحادث بحذف الفاعل، وأمّا كسر ما قبل آخره فللفرق بينه وبين المضارع"[131]. وكذلك كان حاضراً في تعليل اختصاص الفعل المضارع بالجزم، فقد خص الجرّ بالاسم؛ لأنّ عامله لا يستقلّ؛ لافتقاره إلى ما يتعلّق به، وقيل: اختصّ الجرّ بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه. وخصّ الجزم بالفعل لكونه فيه حينئذ **كالعوض** من الجرّ؛ **جبراً** لما فاته من المشاركة فيه[132].

إنّ اجتماع حذفين في الفعل يقودنا إلى مسألة هاء السكت التي تدخل اللفظ لإصلاح الوهن الواقع فيه عند اجتماع الحذف من أول الكلمة وآخرها، نحو: وعى، ولم يعِه، وعِه، وقد استقرّ في الفكر النّحويّ أنّ الهاء لإصلاح اللفظ وتحقيق قدر من البيان ومنع اللبس، يقول الشّاطبيّ:" فلمّا كان كذلك أرادوا ألّا تبقى الكلمة على أصلٍ واحد ساكن، فإنّك لو وقفت بغير هاءٍ لقلت في الأمر: يا زيدُ (عِ (وفي المضارع)إن تَشِ أَشِ (من وشَيْتُ، و(إن تَقِ أَقِ(من وقيتُ، فكرهوا هذا **الإجحاف؛ لأنّه إخلال** بالكلمة فألزم الهاء"[133]. ونصّ العلماء على أنّ الهاء في قولهم: لم يعه، وأمثالها، **جبرٌ** لما فيها من الضّعف؛ بسبب الحذف الحاصل لفاء الكلمة ولامها[134].

ومن مظاهر الجبر في باب الأفعال ما ذكره العلماء من حالات الفعل المضارع ودلالاته الزمنيّة على الحال والاستقبال والماضي، وقيل: إنّ يترجّح فيه الحال إذا كان مجرّداً؛ لأنّه لمّا كان لكلٍّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم

(131) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص 128.

(132) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج1، ص 133.

(133) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج8، ص 91.

(134) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج8، ص 92.

يكن للحال صيغة تخصّه؛ جعلت دلالته على الحال راجحة، عند تجرّده من القرائن؛ جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة[135].

وتطالعنا مسائل يكون فيها الجبر علّة معنويّة لا لفظيّة في الأفعال، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه العلماء من رفع الفعل بعد(حتّى) إن كان حالاً، أو مؤولاً بالحال، مسبّباً عما قبلها، فضلة، تمّ الكلام قبله، نحو: مرض زيدٌ حتى لا يرجونه، فلا يرجونه حال، ومسبباً عمّا قبلها؛ لأنّ عدم الرّجاء مسبّب عن المرض، وفضلة لأنّ الكلام تمّ قبله بالجملة الفعلية. ويعلق الشيخ خالد الأزهري على هذه المسألة:" وإنّما اشترطت السببيّة؛ ليحصل الربط معنى، وذلك لأنّه لمّا لم يتعلّق ما بعدها بما قبلها لفظاً، زال الاتّصال اللفظيّ، فشُرطت السببيّة الموجبة للاتّصال المعنويّ؛ جبراً لما فات من الاتّصال اللفظيّ، وإنّما اشترطت الفضليّة؛ لئلّا يبقى المبتدأ بلا خبر"[136].

4 – الجبر في باب الجمع:

لقد كان الجبر مدخلاً لتفسير بعض التّغييرات الطارئة على باب النّسب في العربيّة، ففي الألفاظ المحذوفة الفاء، لا يخلو الاسم من أن تكون لامه صحيحة كـ(عِدَة) أو معتلة كـ(شِيَة)، فإن كانت لامه صحيحة لم يُجبر في النّسب إليه؛ فنقول في النّسب إلى (عدة): عِديٌّ، وإن كان الاسم معتلّ اللام جُبِر بردّ فائه، فنقول في النّسب إلى شِيَة وِشَويٌّ، على مذهب سيبويه؛ لأنّه لا يردّ العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقاً ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبي الحسن: وشييّ – برد أصله[137].

لقد قعّد ابن مالك ضابط الجبر في هذه المسألة في قوله:

وإنْ يَكُن كشِيَةٍ ما ألِفًا عَدِم فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِهِ التَزِمْ

(135) السيوطيّ ، همع الهوامع، ج1، ص 38.

(136) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 374.

(137) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص 464.

لقد استغرقت هذه القاعدة آراء فئة من العلماء من حيث الجبر وعدمه، وخلاصة القول فيها ما رواه النحّاس: فإن نسبت إلى (شِيَة (ففي ذلك ثلاثة أقوال، على قول الخليل وسيبويه، وِشَويّ، زدت في أوله الواو؛ لأنّ أصله وِشْيةٌ، وحرّكت الشّين؛ لأنّها كانت متحرّكة في)شِيَة) وفتحتها لخفّة الفتحة، وأبدلتَ من الياء واواً لاجتماع الياءات .وقال الأخفش: وَشَييّ، ردّها إلى أصلها. وعلى قول يونس: وشَويّ، كما يقول في ظبْيّ: ظبويّ، وغيره يقول: ظَبَييّ[138]. وقد علّل ابن السّراج الجبر بقوله: "وأمّا الردّ فلا بدّ منه؛ لأنّه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين".[139]

ويوجد مواضع أخرى في باب النّسب يبرز فيها الجبر للحذف غير الاسم المحذوف اللام المعوّض عنها بألف الوصل، ومن ذلك ما ذكره ناظر الجيش في قوله: "لا يجبر في النّسب من المحذوف الفاء أو العين إلّا المعتل اللام؛ إشارة إلى أول المواضع الثلاثة التي يجب فيها الرد وهو المحذوف الفاء كشِية، أو العين كمُرِي[140] مع اعتلال اللام فيهما، وقوله: فأمّا المحذوفها فيجبر بردّها إن كان معتل العين؛ إشارة إلى ثاني المواضع وهو المحذوف اللام مع اعتلال العين منه، نحو: ذو، وشاه، وقوله : وكذا الصحيحها، إن جُبر في التّثنية والجمع بالألف والتاء إشارة إلى ثالث المواضع، وهو نحو: أب وأخت"[141]. ويكون الجبر في هذه الألفاظ بردّ المحذوف في التّصغير، فتقول: وِشَوِيٌّ ووِذَوِيٌّ، وتقول فيمن اسمه (رُبّ) (رُبِّيٌّ)، وسَنَوِيٌّ أو سَنَهِيٌّ، بردِّ المحذوف، والضابط في ذلك

(138) النَّحَّاس، عمدة الكتاب، ج1، ص 252. للمزيد: انظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص204. الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص619.

(139) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص80.وانظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص 402.

(140) قال فيها المرادي: "اسم فاعل من أرأى يرأى أصله مرأى، فأعلّ إعلال قاضٍ، وحذف عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء ، جبراً للكلمة؛ لأنّها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد في حالة الوصل أيضا."توضيح المقاصد والمسالك، ج 3، ص347–375.

(141) ناظر الجيش، تمهيد القواعد،ج9، ص 4713.

جبر المحذوف من هذه الألفاظ في التّثنية والجمع، فما أعيد إليه المحذوف في التّثنية والجمع جُبر بإعادته في التّصغير[142].

وللعلماء مذهبان في النّسب إلى اللفيف المفروق "فمذهب سيبويه ألا يردّ عين المجبور إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل تفتح ويعامل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلاً، ومعاملة جَمَل وعِنَب وصُرَد إن كان صحيحاً، كقولك في)شِيَة و حِرٍ :(وِشَويّ وحِرَحيّ، ومذهب الأخفش أن تردّ عين المجبور إلى سكونها، إن كانت ساكنة في الأصل، فيقال على مذهبه: وِشْيِي وحِرْحِيّ"[143].

ومن مسائل جبر الوهن في النّسب إلى الاسم محذوف اللام المنسوب إليه المعوّض من لامه همزة وصل، إذ يجوز أن يُجبر في النّسب، وتحذف همزة الوصل كقولك في ابن :بَنويّ. ويجوز ألا يُجبر ويستصحب الهمزة، كقولك :ابنيّ[144].

وتتجاوز مسألة الجبر حدود ما ذكره العلماء في النّسب إلى باب (شِيَة) إلى مظاهر أخرى من الحذف، وتجلّت هذه القضية عند ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، "فإذا كان المنسوبُ إليه محذوفَ اللام، وكان مُستَحقّاً لردّ المحذوفِ في التّثنية كـ (أخ) و(أب) أو في الجمع بالألف والتاء كـ ("أخت) و(عِضَة) وجبَ ردُّ محذوفِه في النّسب، كقولك في (أب) : أَبَويٌّ، وفي (أخ و أخت)-معاً – أَخَويّ، وفي (عِضَة) : عِضَويٌّ، فإن لم يُجبر المحذوفُ اللام بتثنية ولا جُمِع بالألف والتاء جاز فيه منسوباً إليه الجبرُ وعدمُ الجبرِ، كقولك في)غدٍ : (غَدَيٌّ وغَدَويٌّ، ومن قال في تثنية) يدٍ : (يَدَان، قال في النّسب (يَديٌّ)-بعدم الجبر- و(يَدويٌّ) بالجبر- ومن قال :يَديان، لزمه أن يقول في النّسب :يَدَويٌّ،

(142) انظر، المرادي، توضيح المقاصد، ج3، ص1460، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 112.

(143) ابن مالك، الكافية الشافية، ج4، ص1957-1958.

(144) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص 955. وانظر: المرادي، توضيح المقاصد، ج3، ص 1461.

وإن كان المحذوفُ اللام معتلَّ العين، وجب جبره في النّسب كما يجب جبر (أب) ونحوه من المجبور في التّثنية، فيقال في (شَاة): شَاهيٌّ"[145].

لقد تجلّى الرّبط بين الجبر في النّسب والجبر في التّثنية والجمع عند المكّودي، فإذا لم يُردّ المحذوف في التّثنية وجمعي التصحيح في الثلاثيّ المحذوف منه اللام جاز جبره وإبقاؤه على حاله، فتقول في يدٍ وعدٍ ودمٍ: يَديٌّ ويَدويّ، وعَديّ وعَدويٌّ، ودَميّ ودَمويّ؛ لأنّك تقول في تثنيتها: يدان وعدان ودمان، وفى نحو: ثُبَة ثَبويّ وثَبتيّ؛ لأنّك تقول في جمعها: ثُبات بغير ردّ، وما جُبر في التّثنية وجمعي التّصحيح جُبِر في النّسب وجوباً"[146].

ربط الشّاطبيّ بين الجبر في النّسب والجبر في التّصغير في باب شِيَة؛ لأنّ البنية الصرفيّة لهما تختلّ بدون الجبر، فغالباً ما يطرّد الجبر في الصيغة في باب النّسب والتّصغير وقد يمتدّ إلى الجمع، وهذه الأبواب الثلاثة هي أبواب التأصيل للفظ، "أمّا وجه الجبر فقد ذكر أنّ الاسم المنسوب يقدّر قبل لحاق ياء النّسب كالمستقلّ، وعليه ينبني النّسب، وإذا كان كذلك وحذفت التاء من شِية، بقي الاسم على حرفين، ثانيهما حرف لين، وذلك لا يكون في معربات الأسماء، فافتقروا إلى جبره لذلك، كما افتقروا إلى الجبر في التّصغير؛ إذ لا يمكن في الموضعين إلا ذلك، وإلى هذا المعنى أشار الجرمي في طرة الكتاب بقوله: الردّ في شِيَة لا بدّ منه؛ لأنّه يبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين".[147]

وتبرز مسألة الجبر في باب التّصغير والجمع في الأسماء بإلحاق حرف اللين في الألفاظ المصغرة أو المجموعة التي حصل فيها الحذف، فالاسم المُصغّر أو

(145) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4، ص 954. وانظر: المكّودي، شرح المكّودي على الألفية، ج1، ص351.

(146) المكّودي: شرح المكودي على الألفية، ج1، ص351. وللمزيد انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص714.

(147) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج7، ص 574.

المجموع جمع تكسير إذا حذف منه حرف واحد فأكثر، يجوز أن تعوِّض من المحذوف ياءً قبل الطرف، نحو فَرزدق، وفُريزد أو فُريزيد، وإنّما أتى بالياء عوضاً وجَبْراً لما حُذف من اللفظ[148].

إنّ الجبر في هذه المسألة جوازٌ، لأنّ الأمر منوط بمدى تحقيق البنية للدّلالة الصرفيّة المقصودة، فإذا كان البناء غير مختلّ كان الجبر جوازياً، أمّا إذا كانت البنية مختلّة فلا بدّ من الجبر لإصلاح اللفظ وإقامة الدلالة، وقد لمح ناظر الجيش هذه المسألة فعبّر عنها أصدق تعبير، فقال:" بالنّسبة إلى ردّ المحذوف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب الردّ، ممتنعة، جائزة، أمّا وجوب الردّ ففي مواضع ثلاثة : أحدها: إذا كان المحذوف غير اللام، واللام معتلة، نحو: شِية ممّا هو محذوف الفاء، ومُري اسم فاعل من أرى ممّا هو محذوف العين. ثانيها: إذا كان المحذوف اللام والعين معتلة، نحو : ذو، وشاه. ثالثها: إذا كان المحذوف غير اللام، والعين صحيحة، ولكنّ اللام تردّ في التّثنية والجمع بالألف والتاء، نحو: أب وأخت، وأمّا امتناع الرد ففي موضع واحد وهو إذا كان المحذوف غير اللام، واللام صحيحة نحو: عِدة في المحذوف الفاء، و(سَه) في المحذوف العين، وأمّا جواز الأمرين أعني الردّ وعدمه ففي موضعين: أحدهما: إذا كان المحذوف اللام والعين صحيحة، ولكن لا تردّ اللام حال التّثنية والجمع، نحو: دم وحِر وست وغدٍ وشفة ، وكذا: ثُبة فإنّ سيبويه يذهب إلى أنّ المحذوف اللام، وأنّها ياء لقولهم: ثبيت،"[149].

(148) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، ج7، ص 285-289.

(149) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 712.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أنّ الجبر مصطلح يشكّل علّة في توجيه المسائل اللغويّة وبرز شائعاً في الدّرس اللغويّ بعد القرن السادس الهجري، ويدلّ مفهوم هذا المصطلح على إصلاح الضّعف في بنية اللفظ، أو التّراكيب، وفي دلالته على إصلاح الضّعف يصبح الوهن خللاً في البنية يحتاج إلى الجبر وسيلة، وقد برز هذا الخلل في بنية الألفاظ وهو موضع الدّراسة، وفي التراكيب على المستوى النحويّ وهو ما سيكون موضع بحث لاحق بإذن الله.

لقد غاب هذا المصطلح عن الدراسات المعاصرة، وقد حاول البحث رصد تطوّر استعمال هذا المصطلح في التراث النّحويّ وإبراز مظاهر التوسّع فيه مع تقدّم الدرس اللغويّ عبر العصور المختلفة.

لقد استعمل العلماء تعبيرات للدلالة على الجبر، نحو: الجبر، ويجبر، ليجبر، جبراً، يجبرون، لإصلاح، لمنع الوهن، والفِرار، وغيرها. وتنوّعت مظاهر الجبر في تشكيل بنية الكلمة فبرزت في مسائل مثل: الجمع، والتّثنية، وبنية الفعل، والتّصغير، والنّسب.

لقد تنوعت وسائل جبر الوهن بالزيادة، والتّعويض، أو ردّ المحذوف، أو جبر اللفظ بمنحه ما لا يجوز فيه نحو جمع بعض الألفاظ جمعاً سالماً، بخلاف القياس، أو الإعلال أو التّصحيح، أو المطابقة في الوصف، أو تغيير في الصيغة، بهدف إصلاح الخلل في اللفظ وإكسابه ما يجبر وهنه. وربّما يكون الجبر معنوياً في بعض الأحكام.

المراجع:

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215ه) معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.

- الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت: 686ه): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395 هـ - 1975 م.

- الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 900ه): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.

- الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت: 577ه): أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ- 1999م،

- ابن إياز، الحسين بن بدر (ت 68ه): شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق: هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، ط1، 1422ه/ 2002م.

- بشارات، أحمد سليمان، قضية القوة والضعف وأثرها في التّعليل النّحويّ، مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة العدد (48)، لسنة 2011م.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392ه): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986.

- ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (ت392ه): سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2000م.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت392ه): المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373ه/ 1954م.

- الجَوجَري؛ شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت889ه): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1423ه/ 2004م.

- الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر: شرح الدرة اليتيمة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net.

- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت516ه) ملحة الإعراب، دار السلام – القاهرة، ط1، 1426ه –2005م.

- الحملاوي؛ أحمد بن محمد (ت: 1351ه): شذا العرف في فن الصرف، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

- أبو حيان الأندلسي (ت745ه): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.

- ابن الخباز؛ أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. ط2، 1428ه – 2007 م.

- الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502ه): تفسير الراغب الأصفهاني، جزء 1، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا الطبعة الأولى: 1420 ه – 1999 م ، جزء 2، 3 تحقيق ودراسة: عادل بن علي الشِّدِي، دار الوطن – الرياض الطبعة الأولى: 1424 ه – 2003 م، ج 4، 5، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، جامعة أم القرى، ط1، 1422 ه – 2001 م.

- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 ه): شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، 1418 ه – 1998 م.

- الزبيدي، محمّد بن محمّد (ت 1205ه): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة.

- السخاوي، أبو الحسن، علم الدين علي بن محمد (ت 643 ه): سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، تقديم شاكر الفحام، دار صادر، ط2، 1415 ه – 1995 م.

- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316ه): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

- سيبويه، عثمان بن قنبر(ت180ه): الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت: 458ه):المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421ه/ 2000م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368 ه): شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008 م.

- السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911ه): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

- الشّاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 ه): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1428ه – 2007 م.

- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: 204ه) مسند الإمام الشافعي، ترتيب: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1370 ه – 1951 م.

- ابن الصائغ؛ محمد بن حسن بن سِباع (ت 720ه): اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424ه/ 2004م.

- صالح كاظم عجيل: الفِرارُ اللُّغَويِّ في كِتَابِ سيبويهِ – دِرَاسَةٌ في استقرّائه واصطلاحه وعلله، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد16، 2014م.

- الصاعدي؛ عبد الرازق بن فراج: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1422ه/ 2002م.

- الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206ه)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417 ه – 1997م.

- العسكري، أبو هلال؛ الحسن بن عبد الله (ت: 395ه) الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616ه): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406ه – 1986م.

- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616ه): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416ه / 1995م.

- غيداء كاظم عبد الله: مفهوم القوة والضعف في اللغة العربيّة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد (20)، العدد3، 2017م.

- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط1، 1410هـ – 1990م.

- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، 1413 هـ – 1993م.

- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ):المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ – 1985هـ.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ): معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، 1405هـ.

- ابن القَطَّاع الصقلي (ت 515 هـ): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر تحقيق ودراسة أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1999م.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ): شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ – 1990م.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285ه): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

- محمد ذي النون يونس، أحمد صالح يونس: ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنّحويّ، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، العدد الثالث، 1436ه،2015م.

- المرادي؛ بدر الدين حسن بن قاسم (ت: 749ه) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428ه – 2008م.

- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت: 761ه) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383ه.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711ه): لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3 – 1414 ه.

- ناظر الجيش؛ محمد بن يوسف (ت: 778 ه): شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1428 ه.

- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338ه): إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643ه): شرح المفصل، قدم له إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 ه – 2001م.

- ابن الوراق، محمد بن عبد الله، (ت: 381ه): علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 ه – 1999م.